قضية حماية الطفولة

بقلم الاستاذ هنري جوبرل

سوف اكتفي بان ابسط امامكم كيف يعتبرون قضية حماية الطفولة اليوم وكيف كان حلها في فرنسا من دون ان اضرب صفحاً عما في اسلوبنا من شوائب لاصرّح بان الحلول التي تبنيناها تنطبق حير انطباق على توصيات الامم المتحدة و « الاونسكو » وتعليمات جميع مؤتمرات الخبراء الدولية التي اتيح لي المساهمة فيها .

وبعد ان استقرئ مدى انحراف طفولتنا ساقول كلمة في التشريع المطبق في هذا الصدد لاتحدث بعدها عن دور اقامة الاطفال ومؤسسات المراقبة وشتى التدابير التي نستطيع بواسطتها اصلاح تربيتهم ومن ثم عن وقاية حالة الاطفال الرئيسية من الانحراف انحرافاً لا اجتماعياً .

ان انحراف الطفولة عندنا اخذ يتناقص ولا سيما خارج العاصمة مع انه كان داءً اجتماعياً وبيلاً في اثناء الحرب الاخيرة وعلى اثرها .

ولما كان قانوننا يجعل سن الرشد الجزائية السن الثامنة عشرة فقد حوكم سنة ١٩٣٩ اثنا عشر الف قاصر بجرائم وجنايات واربعة وثلاثون الفاً سنة ١٩٤٢ وثمانية وعشرون الفاً سنة ١٩٤٦ وكانت اكثر الجرائم انتشاراً (٧٠٪) جرائم السرقات. اما محاولات القتل فلم يزد عددها بالنسبة الى ما قبل سنة ١٩٣٩ وقد بلغ عدد الفتيات $\frac{1}{5}$ هذا الاحصاء .

وبفضل الشوط الذي قطعه علم النفس والطب النفساني وفن التعليم في مضمار التقدم وبفضل تطور الافكار الاجتماعية قد تحول مفهوم معالجتنا القاصرين المنحرفين تحولاً كاملاً .

ولقد اقترع المجلس الوطني على مشروع قانون في هذا الصدد في النص التشريعي الصادر في الثاني من شباط ١٩٤٥ يفرغ ذلك المفهوم في قالبه ويكمله .

ويقرر النص المعمول به بقوة مبدأ عدم مسؤولية القاصرين المنحرفين الجزائية . ولئن قلت « الجزائية » فلكي لا انقص في هذا المقام من قيمة بحث المسؤولية « الادبية » بحثاً « متافيزيقياً »

ولا يستغلق علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ان الولد لن يكون بمقدوره مقاومة ميوله الخبيثة النفسية ومؤثرات محيطه وظروفه بسبب صغر سنه وعدم رشده وقلة خبرته للحياة على شاكلة الراشد البالغ سن الحلم فلذلك لا نرى فيه مجرماً يستحق القصاص وانما ضحية تفتقر الى التداوي وارجاعها الى السير في موكب الحياة الاجتماعية . وحادي القول لقد تنبأنا النكرة التي اعرب عنها منذ عهد بعيد الدكتور جيلبرت روبين « Gilbert-Robin » اعراباً مقتضباً ومآلها : اطفال لا شائبة عنده فهو اهل سيء التهذيب واما مريض » .

اجل انه لشعور لا يخلو من بعض الغلو ... وان تطبيقه في بلادنا كان نقصه في بعض الشذوذ وان ظلت نادرة : اي ان قاضي طفولتنا الذي يعاونه مساعدان مختاران من غير سلك القضاة ومن الذين يعنون بالطفولة له الصلاحية في بعض الحالات ان يصدر حكمه على القاصرين المنحرفين وان يقضي عليهم بعقوبة حقيقية كالجزاء والسجن مع التنفيذ او التأجيل ... اما مبدأ عدم المسؤولية الجزائية ففضله الاكبر قائم على انه ايحاء الى عمل انشائي وتمهيد لطريق مأتي جمّ الثمرات اذ لا تنتصر الغاية على انزال العقوبات فقط وانما على معرفة السبب الذي ارتكب الطفل جرماً او جناية من اجله اي على شاكلة الغاية الطبية التي تحاول اجتثاث سبب الداء .

قاضي الاحداث — ١ : وفي سبيل اتيان هذا العمل المؤذن بالشفاء لا بد من قاض ذي كفاءة لديه منفسح من الوقت ليتفرغ لدرس كل حالة تعرض عليه . اما في فرنسا فلدينا الآن قضاة اختصاصيون يتابعون الدورات الدراسية الاكمالية في باريس وبمقدورهم من دون ان يبرحوا امكنتهم الاستفادة من تقدم مهنتهم محتذين بذلك حذو الكثير من البلدان الاوربية والسير على غرار الولايات المتحدة .

واول هادٍ لنا الى هذا الصراط المستقيم القاضي لندسي « Lindsey » وذلك سنة ١٨٩٠ بتصريح مآله : اذا سرق احد الاحداث دراجة فلا يهمنا مصيرها بقدر ما يهمنا امر الطفل نفسه ». ولئن شق امامنا هذه الطريق فما برح علينا ان نتوخى سبل النجح ونتطلبها من مظانها ونستفرغ في سبيل التقدم جهدنا الذي

ما فتئت أفضي اليه ركائب الطلب اذ ينبغي لنا ان نجعل محاكم احداثنا في غير قصور العدل على شاكلة بريطانيا العظمى وايطاليا والولايات المتحدة لان قصور العدل يدب جوها الرعب في قلب الاحداث حتى اذا ما مثلوا فيها استحوذ الذعر على كثير من الاولاد المراهقين واستولى عليهم شعور بانهم وسموا الى الابد بوسم لا يمحى وبانهم باتوا من منبوذي المجتمع فمنهم من يتحد من هذه التصور جواز سفر ليؤمنها دائماً ومنهم من يعتقد نفسه انها ممحوة على التسلف ليلعبوا لعبة « خطرة » او «بما هو خارج من القانون » وفي كلتا الحالتين يتعرض اصلاح تربيتهم الاجتماعي للخطر .

ولهذا السبب قد فصلنا ادارة التعليم المراقب عن دائرة المحكمة الجزائية التي ابقيت بها امر النظر بدعاوي البالغين في وزارة عدليتنا ، ويدور بخلدنا الآن ان المحكمة الجزائية قد نحت اساليبها بواسطة ادارة التعليم المراقب » وتدعو الضرورة الى ايجاد فاصل تام بين محاكم القاصرين ومحاكم البالغين من الرشد وان يناط الامر بقاض اختصاصي من شأنه اتخاذ التدابير التربوية الحصينة .

دور المراقبة — ٢ : مهما تكن مزايا قاضي الاحداث الانسانية زكية المغرس ومهما تكن ثقافته من حيث العلمين النفساني والطب النفساني او من حيث علم الاجتماع وفن التربية من علية الثقافات فلن يستطيع الادعاء انه يقوى بذرائعه الخاصة على معرفة الفتى المنحرف الذي يساق اليه وحتى بعد ممارسته عمله في وظيفته لانه في افتقار دائم الى الاطلاع على معلومات فوق معلوماته .

ولقد نص القانون الصادر في ٢ شباط ١٩٤٥ على ان تقوم دائرة الاسعافات المختصة بتحقيق اجتماعي وان يعيد الى طبيب للامراض عامة والى اختصاصي بالطب النفساني التربوي والى احد الاختصاصيين بفن التوجيه باجراء فحص طبي نفساني فحصاً اجبارياً اذ ينبغي لنا معرفة سلوك الولد بالنظر الى محيطه الذي عاش فيه حتى هذه الساعة . فاذا كانت الاسرة ليست عاجزة عجزاً كبيراً ولا قليلة الجدارة عهد اليها بحراسة الولد الظنين بيد انه من الافضل حجزه في مؤسسة خاصة قبل المحاكمة كي تقوى على ابعاده عن المؤثرات السيئة والقيام بكل ضروب الفحوص الضرورية وندرس عن كثب كيفية سلوكه اليومي في وسط مجموعة من الاولاد ونباشر اصلاح تربيته .

ومنذ سنة ١٩٤٢ اتخذت وزيرة العدلية قراراً مؤداه ان لا يبقى الاحداث الاطفاء في السجن الا في بعض حالات استثنائية فقط حتى ان يفسد الصغار بعضهم بعضاً ويرتبطوا بوشائج صداقة لن تستحب نتائجها في المستقبل ويتشربوا عقلية خاصة تنافي كل المنافاة الروح الاجتماعية فاوجدت ثلاث دور مراقبة كبرى للاحداث المجرمين « بباريس ومرسيليا وليون » وشجعت الافراد في البلاد على تأسيس دور اخرى .

وفي فرنسا الآن ٧٠ مؤسسة على تسعين مقاطعة اما المقاطعة الاقل سكاناً من غيرها فتستخدم مع جارتها داراً واحدة اما مرتبات الموظفين ونفقات تعهد الاحداث المدين يقيمون في هذه "للاحي" ثلاثة اشهر عادة وتدفع الوزارة .

وهذه الدار مفتوحة الابواب دائماً لالقاء الدروس وممارسة التدريج البدني والقيام بالعاب رياضية وتمارين تربوية تحت اشراف موظف كفوء عين لهذه الوظيفة .

ويطلع في غضون الثلاثة اشهر الطبيب النفساني وعالم النفس ومصلحة المساعدات العامة والمعلمون والمربون بانفسهم على نتائج فحوصهم واختباراتهم وملحوظاتهم بشأن ردات الافعال اليومية لدى الاطفال ليتلخصوا نتائجهم منها في تقرير كل منهم بحسب اختصاصه يرفعونه الى القاضي ليتخذ على ضوئه تقريره .

طوائف المنحرفين — ٣ : ثمت طوائف عديدة للمنحرفين . اما هذا التعبير فمن النوع الحقوقي لذلك يليق بنا ان نفقه ما ينطوي عليه من معنى . المنحرف هو من لا يملك زمام هواه ! ولكن من هو بالضبط ؟ لاننا لا نستطيع ان نشفيه من دون ان نعرفه حق المعرفة .

اننا نرانا امام ثلاث فئات من القاصرين تتميز احداها كل التميز عن غيرها اذا ما مثلت امام القضاء وجميعها تفتقر الى اصلاح تربيتها اصلاحاً ينطبق على حالتها.

الخزيلون — ١ : في الدرجة الاولى تأتي طائفة **هزيلو العقل** وهي من تكد الحظ كثيرة العدد عندنا ولا سيما منذ الحرب . وقد تبين من التحقيق ان هذه

الطائفة من الاحداث ناقصة الذكاء لا تفقه تماماً قيمة اعمالها وهي سريعة الانقياد وراء مثيري الشغب وحيلها ضعيفة لتملص من يد القضاء وعددها يبلغ نصف عدد الاولاد الفرنسيين المنحرفين . ولا يسعني على رغمي القول باننا ما زلنا نفتقر الى اصلاحيات لتربية الاحداث مجهزة تجهيزاً كاملاً لكي نلقن هؤلاء الاطفال المهن البسيطة التي تماشي مزاجهم .

ان العلاجات المستحدثة كالحامض المستخرج من الخنطة والشمندر وعمليات وصل الشرايين لتسهيل الجريان الدموي وتضميد بعض اوردة الحلق تسهيلاً لجريان الدم الى الدماغ لم تفض الى النتائج المرجوة.

منحرفو المزاج — ب — ويأتي في الدرجة الثانية بعض الاحداث المنحرفين المصابين باضطراب حيوي عقلي الناجم اما عن طريق الوراثة واما عن طريق المحيط ولست اتكلم هنا عن المعتوهين الحقيقيين الذين ينبغي حجزهم في دور المجانين لأنهم « من حسن الحظ قليلون عندنا جد القلة » وانما اتحدث عن جميع الفتيان الذين تظهر عليهم اما علائم تشير الى توتر قوتهم الحيوية الشديد المنحرف « المتقلبون الذين لا يثبتون على رأي : المصابون بالتشنج العصبي المعجبون بانفسهم الى حد الزهو الحذرون دائماً ولا يقوون على التفكير المنطقي» وما تنقصان هذه الحيوية « الذين لا يتأثرون ومتبلدو النفسية » اما غير هؤلاء الذين يستفز شعورهم اقل امر « لا يثبتون على حال » حتى يبدو كأنهم بدون حيوية او كانهم لا يخيفهم شيء فمثل هذه النشة لا سبيل لاصلاح تربيتها فكانها لا تأتي الشر الا للشر وحسبنا ان نطلق عليها اسم « اهل السوء » الآن حتى تظل علينا الجراحة الدماغية — كما نرجو — باكتشافات جديدة لتدعوهم انذاك « بالمفسدين » .

وقد تعود اسباب هذا الاضطراب الاخلاقي الى تركيب جسم المصابين وذلك اذا كان والدوهم مصابين بالزهري او من مدمني الكحول او مبتلين بمرض عقلي وربما الى صدمة فجائية او بامراض معدية كالتهاب السحايا في الاولاد انفسهم .

وعلى اثر ظهور الطب النفساني وانتشاره اخذت نظرية القائلين بان المرض يتأتى عن تركيب العليل الجسمي بالتقلص تتقلصاً محسوساً وباتوا يعزون هذه الامراض الى اسباب عاطفية مردّها الوسط الاجتماعي ولا سيما العيلي الذي ترعرع فيه الولد .

ويؤكد اولو هذا الرأي ان عددًا كبيرًا من الاولاد ذوي الانحراف المزاجي قد كانوا اولا من الاولاد « المكروهين » الذين لم ينالوا في اسرتهم المحبة التي يستحقونها ويدعمون رأيهم هذا بذريعتهم القائلة « ان الفساد » لا يتأتى عن الحياة نفسها وانما هو وليد « اوضاع » . ومما يشيرون اليه في هذا الصدد هو ان ٨٠ ٪ من الفتيان المنحرفين على الاقل ينجم انحرافهم عن عزلهم عن غيرهم في حياتهم . ويجزمون بان نقصان تلك المحبة هو منشأ جميع عقد عدم السلامة وخيبة الامل والمعارضة والثورة الرئيسي وذلك في تفسير مخالفات القانون الجزائي .

ومن محاسن هذا المفهوم انه مفتاح باب الامل ويحمل على الاعتقاد انه لو وضع المنحرف في وسط عاطفي حسن لاصبحنا امامه اشخاص ليفضّ تصاريف اهوائه اي ليغير مزاجه . ما انا من جهتي فمقتنع — من سوء الحظ — بان الرأي الاول اي النظرية القائلة بان تركيب جسم العليل هو السبب في بلية تشتمل على قسم كبير من الحقيقة وبان هناك احداثاً من الصعب كل الصعوبة اصلاح تربيتهم اصلاحاً يستحق ان نطلق عليه اسم الاصلاح لاسباب فيزيولوجية ... وحسبنا لنشد يد عزائمنا ان نردد عبارة الاستاذ دوبره « Dupré » الذي كان من انصار النظرية الاولى : « ان الميل الى الفعل لا يفضي دائماً الى العمل » .

الحالات الاجتماعية — ج : وعلى نقيض هؤلاء المرضى يتضح ان حظ الذين بالاستطاعة اصلاحهم من الفتيان « الشاذين » يتناول عدداً كبيرًا منهم على شرط ان لا تكون قد تأصلت فيهم اسباب جوهرية تحول دون هذا الاصلاح . واود في هذا الباب التحدث عن الاولاد المراهقين الذين هم على الاخص من ضحايا ظروف حياة سيئة . اجل ان هؤلاء الفتيان الذين ندعوهم في فرنسا « الحالات الاجتماعية » هم الذين مرّغهم البؤس والبطالة واليتم وفساد البيئة بالحضيض وجعلهم على هامش طائفة الفتيان . فلتثقف هؤلاء الفتيان تثقيفاً مهنياً مدرسياً صحيحاً ولنعدّ لهم اوقات فراغ صحية واساتذة ماهرين ولنفسح امامهم مجالاً واسعاً لكي يتطمأنوا انفسهم بانفسهم فلا يطول بهم الامر حتى يستأنفوا السير في « موكب الحياة » .

ولقد انضم منذ سنة ١٩٣٩ عدد كبير من هؤلاء الفتيان الى صفوف المنحرفين وضخموها بيد ان مكانتهم بينهم قد اخذت تضيق شيئا فشيئاً في

بلادنا وذلك بفضل العودة الى اوضاع الحياة العادية .

ويبدو لي انه ليس لديكم الا العدد القليل من هؤلاء الحزبيين او المصابين بالهزال المزاجي مما يشجع كل التشجيع على القيام بعمل تربوي مجد بيد ان الامر المهم هو ان نثقف هؤلاء الاولاد وهم لا يزالون في سن الحداثة لكي لا يتركوا منفذاً للتسرب الفاسد الى انفسهم تسرباً جدياً وان نعني باصلاحهم قبل مراهقتهم بعد ان اصبحنا ندرك اليوم ان سن الرشد لا تقوى على اصلاح شيء بل توطد الشوائب والنزعات الملتوية بدلاً من ان تحسنها على عكس ما كانوا يعتقدون قديماً .

وبسبب ما شهدته في لبنان من حدة ذهن لدى الفتيان المحرفين والاولاد الذين يتهددهم خطر اخلاقي تعروني بعض الدهشة كيف لم تحاول المؤسسات الخاصة ان تعمل هنا ما عملته في ايطاليا والولايات المتحدة واوستراليا لتحدث مثلاً « جمهورية احداث » يحتل فيها البالغون سن الرشد مقاماً اوسع مما يدعنا الصحفيون ان نفرضه ويقوي القاصرين على ممارسة حكومتهم الذاتية بمدى واسع وذلك بانتخابهم المسؤولين من بينهم وبمناقشة مصالح مجتمعهم بحرية لان هذه الطريقة لجزيلة الفائدة لتعويد اولاد الازقة الحياة الاجتماعية .

تدابير اصلاحيات الاحداث ــ ٤ : لا بد لنا من التساؤل الآن عن ماهية الحلول التي يستطيع القاضي او اية محكمة اخرى ذات صلاحية اتخاذها بحق القاصرين المنحرفين بعد مراقبتهم .

من الواجب ان نسعى دائماً الى ارجاع الولد الى احضان اسرته لانه وسطه الطبيعي . ولكن من نكد الدهر ان العيلة قد تكون غالباً فريسة الجهل وعدم الاكتراث وكثيراً ما تعطي الامثال السيئة او تسدي النصائح القبيحة الى الابناء لتكون السبب الرئيسي في تصرفات فتاها او فتاتها تصرفاً منافياً للروح الاجتماعية .

الحرية المراقبة ــ ٥ : وبالنظر الى هذه الاسباب قد اتخذنا في فرنسا تدبيراً شديد الجدوى الا هو : **مراقبة الحرية** . واستوحى موظفو **الحرية المراقبة** بالاستنابة عندنا مبدأ عملهم من « التدريبات الرسمية » الانكلوساكسونية وهم ضرب من **الاوصياء على الاولاد** وهم لينو العريكة يرشدونهم في اعمالهم واوقات فراغهم وقد انضم اليهم **وكلاء دائمون** عينتهم وزارة العدلية وتولت دفع أجورهم

فزدادت حدوى هذه المؤسسة ازدياداً كبيراً – ونحن نشك في ذلك –

وفي المدن الكبرى بالاستطاعة اجراء معالجة الاولاد الصعبي المراس بواسطة التداوي الحر وهم في عيلتهم وذلك عندما يشكون على الخصوص تضارب اهوائهم العاطفية تضارباً يكاد يخبأ في الداء العصبي . وعلى شاكلة « عيادات ارشاد الاولاد » « child guidance clinics » الانكلوساكسونية شرعت دور التربية النفسية عندنا الشديدة التأثر بمفاهيم الطب النفساني باكتشاف مرض الطفل العقلي المنحرف – على قدر المستطاع – واخذت تعنى به كما تعنى بمرض ذويه العقلي ايضاً وقد ظهرت هذه الطريقة مجدية في بعض الحالات .

ولئن كانت الاسرة عاجزة حتماً او معسورة ولا امل لها بان تتحسن . فغالباً ما تعمد محكمة الاحداث الى اتخاذ احد التدبيرين اللذين من صلاحيتها الاول وهو تسليم الولد الى اسرة اخرى والثاني وهو ان تسلمه الى احدى المؤسسات الداخلية التي تحجزه فيها ولا يسوغ لها ان يبرحها .

وضع الولد في العيلة : اما المعاهد التي اقرّت وزارة العدلية كفاءة « رعايتها » « Patronage » ما برحت تنزع الى ارسال الاولاد المراهقين الذين عُهد بهم اليها الى الفلاحين كما تفعل غالباً مصلحة الاسعاف العام عندنا بيد ان هؤلاء الفلاحين فمنهم من يتحلى بمناقب اخلاقية محمودة ليعامل الولد الذي في رعايته كمعاملة الاب لابنائه ومنهم من يسعى الى ايجاد اليد العاملة الرخيصة ولا يهتمون بان يكونوا قدوة حسنة للطفل الذي في عهدتهم . وثمت محظور اخر وهو ان الاولاد الذين لا يمتون باصلهم الى القرى والمزارع لا يرغبون بعد ان يصبحوا احراراً ان يظلوا في القرى وانما يتوقون الى ان يستقروا في المدينة . فحيال هذه الشوائب علينا ان ننظم طائفة من العيال الريفية ترضى بان تحرس القاصرين المنحرفين عندها على ان تكون من العيال المصطفاة ليشرف على تفتيشها مراقبون خاصون على كيفية وضع الولد في تلك العيلة على شاكلة البلدان التي زرتها ولا سيما هولاندة .

وضع الولد في مؤسسة داخلية – ب : ما برحنا نعهد بكثير من القاصرين المنحرفين حتى الآن الى مؤسسات ندعوها **المؤسسات الاصلاحية للاحداث** سواء اكانت عامة ام خاصة .

وتتولى وزارة العدلية مباشرة ادارة عشر مؤسسات منها ثمان للصبيان واثنتان

البنات وكلها ما عدا واحدة منها معاهد داخلية تستوعب ٢٠٠ شخص من المراهقين الـ العين من العمر عشراً وقد استشرت مناسدهم .

وعقب الحملات الصحفية العنيفة في سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ لم تبق واحدة منها شبيهة (بسجن الاحداث) بل اصبح من خير المدارس المهنية اجهزة افضل تجهيز بالادوات والآلات وبالأساتذة الاختصاصيين لتعلم زهاء ١٧ حرفة مختلفة وتعد طلابها لنيل شهادة الكفاءة الرسمية » وقد افسح فيها مجال كبير للتعليم العام والرياضة البدنية وكل ضروب التنشيط في اوقات الفراغ : كالسينما والاندية السينمائية وتمثيل الروايات والغزف وموسيقى الكشافة والتحليقات الجوية الخ ... اما المؤسسات الخاصة فاكثر عدداً ومنها ١٦٠ مؤسسة وحصت بها وزارة العدلية وفي عدادها ٨٠ مؤسسة لبنات تقوم على ادارة جميعها تقريباً الجمعيات الدينية الكاثوليكية اذ بينها ٤٠ معهداً بادارة راهبات الراعي الصالح على شاكلة المعهد الذي طاب لي ان ازوره وهو بالقرب من بيروت .

ولقد ادخلت هذه المعاهد التي بايدي رجال الدين تجديداً ملحوظاً على اساليبها ولا سيما بتعاونها مع المعلمات العلمانيات اللواتي عهدت اليهن بالتعليم المهني واعطاء دروس التفصيل في فن الخياطة وتعليم الاختزال على الآلة الكاتبة وتدريب الطلاب على اعمال الدواوين وتجليد الكتب وتعليمهم حرفة قص شعور النساء الخ ...

ولو لم تعمد الدولة الى مساعدة هذه المؤسسات مالياً لما كان باستطاعتها تحقيق هذا الاصلاح . وفي غضون السنوات الاخيرة خصصت وزارة السلامة الاجتماعية عدة مئات من ملايين الفرنكات « اي عدة ملايين ليرة لبنانية » لتجهيز مؤسسات حماية الطفولة الخاصة لتباشر ترميم معاهدها وانشاء بنايات جديدة وشراء الادوات والآلات . اما الحكومة فتسدد في كل ثلاثة اشهر ما تنفقه المؤسسة يومياً على اعمالها فتدفع عن كل ولد من ٥ الى ٦٠٠ فرنك في اليوم « اي من ٥ الى ٦ ليرات لبنانية » .

وبهذه المساعدة التي تسديها الحكومة الى المؤسسات الخاصة قد تمكنت من تحسين اساليبها واساتذتها ونتائجها .

فما هي اذاً هذه الاساليب ؟ ومن هم الاساتذة او هؤلاء الموظفون ؟ وما هي النتائج ؟

١ ــ **الاساليب** : لا مطمع لنا في بحث الاساليب هذه بالتفصيل نظرًا لضيق الوقت وبالنسبة الى ما يقوم من تباين محسوس بينها بتعدد على قدر تعدد المؤسسات الاصلاحية الداخلية .

لا شك في ان الحلم وفكرة العدل والثقافة المدرسية المهنية وتثقيف الروح والجسد واستخدام اوقات الفراغ استخداماً صحياً هي بالطبع مفاتيح النجاح الذهبية. اما الناس فاخذوا يميلون مؤخرًا الى تفضيل **المؤسسات الصغرى** التي يسودها جو عيلي قوامه احتكاك الاساتذة احتكاكاً ودياً مباشرًا بالطلاب . ولئن حتمت عدة دور صغيرة بادارة رئاسة واحدة وان كانت خاصة فلا تكون اجورها اكثر من اجور المؤسسات الكبرى على ان اسلوبها الكتاتيبي لا يتوصل الى ان يحفظ لكل فتى شخصيته ... والعادة المألوفة هي ان ينفصل الفتيان بعضهم عن بعض قبل بلوغهم سن الرشد وبعدها .

ومما يستحسنونه هو ان تكون الفرقة ذات ٧ طلاب الى ١٥ طالباً لانهم يفضلون ان تقوم على ادارتها عيلة من الاساتذة ــ وانا اريد بذلك الفتيان فقط ــ ويدور بالخلد ان عطف المرأة على المراهقين جزيلة فائدته . ولقد اجريت تجارب لتربية الفتيان والفتيات معاً بجرأة وفطنة في مدرسة واحدة وتمت مؤسستان من هذا النوع الاولى بقرب باريس في فوريال « Vauréal » بعهدة احد الآباء الدومنيكيين .

واذا ما انشئت مؤسسات جديدة سعوا الى ان تكون على مقربة من المدن الكبرى على غرار دور المراقبة القائمة احياناً في المدينة نفسها » والذي ساعد على انشاء هذه المؤسسات استنارة الرأي العام الذي عرف ما لمجاورة المدن من فوائد . اما موظفوها المتزوجون وغير المتزوجين « يجب على الاقل ان تكون اكثريتهم من المتزوجين » فيفتقرون الى ان يتخلصوا من مشاغلهم كاهتمامهم باعاشة اسرهم وفق اوضاع الألفة وكارسال ابنائهم الى مدارس افضل من التي هم فيها ــ انها مهمة شاقة من مهماتهم العديدة ــ اما الاولاد المنحرفون انفسهم فيحتاجون الى ان لا ينقطعوا عن الحياة الواقعية طول سنوات عدة حتى اذا ما استردوا يوماً حريتهم تكون قد وقيناهم الانتكاس في دائهم وذلك طبعاً باستثناء نسبة ضئيلة منهم (٢ الى ٥٪) هي من كبار فاسدي الاخلاق .

اجل ان دور التربية عندنا لم تبق ذات اسوار منيعة عالية ولا ابواب محكمة الاقفال فقد اصبحت لا تستنكف عن ان تسمح بدخول باحاتها بعض المشاهد « لا تقل انها استثنائية » لنعتبرها عملاً عادياً من جملة اعمالها : ففي هذه الدور

تقرأ الصحف وتعرض روايات سينمائية ويستقبل الاهلون — وقدماء الطلاب — وهي محج لزيارات كثيرة من الخارج ... واننا لن نهتم كثيراً للاحتكاك بالخارج اي بالعالم الذي سيعود فتياننا يوماً اليه .

ويسمح للطلاب بزيارة ذويهم والاقامة عندهم من ٨ الى ١٥ يوماً وذلك اذا لم يكن رب الاسرة قد اسقط عن سلطته الأبوية واذا كان الطلاب قد استحقوا هذه المنحة باجتهادهم .

وتقوم هذه الدور باعداد المباريات الرياضية مع الفرق القريبة وتدفع طلابها الى القيام برحلات قد تكون احياناً طويلة . والى ضرب المخيمات الصيفية التي تستغرق اسابيع عدة وتقوم حتى برحلات يسافر فيها الطلاب الى الخارج ولقد رافقت طلاب مؤسسة فرعوت (Ver-goat) ببريطانيا الى سويسره حيث اقاموا حفلة غنائية شائقة كما ذهب غيرهم الى النمسا وسواهم (على الدراجات) الى هولاندة .

وفي السنة الماضية قام اولاد غيرهم وعددهم ستون طالباً بفرق كل منها عشرة اشخاص وهم من طلاب مؤسسة اندلو « Andlau » في الالزاس « بادارة احد اخوان المدارس المسيحية » — برحلة سيراً على الاقدام من التخوم الايطالية حتى روما حيث حضروا احدى مقابلات الحبر الاعظم .

ويخيل الينا ان كل هذا الانطلاق والتفتح على العالم لا يكفي لتأمين اصلاح المنحرفين الذين — وان كان بيدهم مهنة وفي جيبهم كمية من النقود — ما زالوا في افتقار وذلك متى استردوا حريتهم الى عيلة لا بأس عليها لتفتح لهم ذراعيها وتستقبلهم والى مركز عند احد المستخدمين المستقيمين ينضوون تحت سقفه .

والسن العسكرية في فرنسا وهي السن العشرون تشطر حياة العمل ولكننا آخذون في السعي لتحرير الشاب من السن الثامنة عشرة والتاسعة عشرة ولذلك شرعنا نوسع شيئاً فشيئاً مراكز مصلحة الحرية وبكلمة اشد رصانة « مراكز التدريب » التي منها ما هو خاص بالفتيان ومنها ما هو خاص بالبنات والتابعة احياناً لدور التربية اذا كانت هذه في قلب المدينة او على مقربة كبيرة منها .

ويهدف تشييد هذه المراكز الى تأمين المسكن للشاب وايجاد عمل له يتكافأ مع مزاجه ومؤهلاته المهنية بحيث يقضي هؤلاء الشبان نهارهم عند صاحب العمل في المدينة وليلهم وايام الآحاد مع اساتذتهم .

٢ ــ الاساتذة : من اهم المسائل مسألة ايجاد الموظفين اذ بالاستطاعة بواسطة الاساتذة المثقفين تثقيفاً حقيقياً ان يُقدر النجاح لجميع الاساليب العلمية وان كانت شديدة التباين الى درجة التناقض اذ ربما كان احد هذه المعاهد الخشبية الحقيرة كمعهد فرغوت « Ver-goat » مثلاً في بريطانيا اشد فائدة من عيادة طبية للاختيار اذا كان سلك اساتذته افضل من معلمي التشريح في هذا . وقد بلغت بهم ثقافتهم درجة اصبحوا معها لا يعتمدون على « التقاص » المفهوم الجزائي لتسع اختالنات في التربية ولا على مفهوم « المحاسبة » الابرية في سبيل الوصول الى « اضاء» تعاوني انساني مع هؤلاء الابناء السيئي الخليقة المغموزي التهذيب .

واني لعلى معرفة بهذا الامر اكثر من غيره لاني انصرفت الى العناية به ومع ذلك فلا اتناوله الا سطحياً خشية ان يؤول الحال الى الايغال في اعتبارات كثيرة . وحسبي ان اقول لكم ان لفظة « الراعي » او « المناظر » قد ضُرب عليهـــا في معجمنا لنستخدم اليوم لفظة المعلم والمعلمة اللذين تلقنوا ثقافة خاصة تجعلهما يقبضان على ناصية مهمتهما الدقيقة ــ ومعظم هؤلاء المعلمين والمعلمات اي اكثر من نصفهم يخرجون من التدريب الكشافي ليسر في مدارس التصنيف بحيث يتلقنون دروسهم النظرية طول سنين بالدروس العملية التدرجية ولا يحق الدخول في عداد طلابها الا بعد تمرّن سابق لاختيار المتفوقين مدته عشرة ايام او ان يجتاز المرشحون لدخول هذه المدارس امتحانات وتجربات يقدمون فيها بالعمل والمراقبة المباشرة لاختبار درجة ذكائهم وثقافتهم العامة ومواهبهم واتجاهم « دعوتهم » وجميع مزاياهم الانسانية .

ومن ثم على هؤلاء المرشحين او المرشحات ان يقوموا باختبار تجريبي مدته المتوسطة ثلاثة اشهر يفقهون بواسطته جميع ما تقتضيه الوظيفة التي يسعدن الى الفوز بها . وفي القريب العاجل ستصبح هذه الدروس اجبارية ليحق لاصحابها ان يبتسموا بالفتيان المنحرفين وستنشأ لها شهادة لن تحول دون المؤهلات الشخصية ولكنها تقصي من لا كفاءة لديهم ومن لا اهلية عندهم .

ولا يغيب عن معرفتكم ان هذه الطريقة لانشاء مهنة تصحبها اجدر ملاءمة وشروط حياة محتملة ليُقدر لها قريباً احتمال ايجاد المناقد في مراكز اخرى اجتماعية تربوية قد نهضت كل النهوض بمزايا دور اصلاحيات احداثنا ونسبة النجاح المئوي فيها .

٣ ــ النتائج : بالنظر الى فقدان الوسائل المادية لم نتمكن في فرنسا

حتى الان من اجراء احصاءات احمالية مضبوطة بالدقة العلمية فلدلك لا مندوحة لنا عن الاقتصار على النتائج المختلفة التي سبرناها والتعليق عليها .

ولا بأس نخشاه اذا ما اكدنا ان من ٧٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من مجموع الاحداث الذين مثلوا امام المحاكم لم يرتكبوا الجريمة مرتين ليقضي حزائياً بحقهم كانهم من ذوي السوابق مع ان نسبتهم قد كانت زهاء الـ٥٠ ٪ قبل الحرب . ومتى عرفنا ان المنحرفين والمجرمين البالغين قد اكتسبوا عقليتهم المنافية للروح الاجتماعية في زمن الصبا قدر اهمية المدى الذي تقدسناه في هذا الباب . فان هذا الميل الاجرامي سيتدنى تدنياً اعظم اهمية اذا لم نتباطأ في مداواته ونهمل ابناء الاحداث المهددين بخطر اخلاقي اهتمامنا ثم اهتماماً كبيراً .

٤ ــ **الاحتياطات** : وان اوجزنا البحث في انحراف الطفولة كل الايجاز فلا نرانا بغنى عن ان نقول كلمة بشأن الاحتياطات التي لا مندوحة عنها اذ انه لا يكفينا تنشف الماء بالاسفنجة بل علينا شد ساكبات الماء « الحنفيات » لنحاول اجتثاث الزمن منبعه .

والدعاية الشيوعية تؤكد تدني معدّل انحراف الطفولة والعجز الطبيعي والضعف العقلي الى اقصى حد ممكن في بلدان الاتحاد السوفياتي ... ولا سبيل لتعليل هذا التقدم المستحبّ الا في وجود منظمة صحية متقنة ووفرة الغذاء الكافي وجهاز طبي اجتماعي تام . ومن الواضح ان هذا الادعاء يشتمل على قسم كبير من الحقيقة .

وليست عوامل مكافحة انحراف الطفولة الا الرجال والنساء الذين وقفوا النفس على العناية بصحة الولد وصحة اسرته والترفيه عنها وصندوق مساعدة العيال ووزارة السلامة الاجتماعية ومنظمات الدولة الخاصة والعامة ومصالح حماية الامومة والطفولة ومدارس الاسعاف الاجتماعية ونداء الاطفال ودور التمرين المهني . فجميع هذه المؤسسات خطير دورها للتحوط ضد انحراف الاحداث الاجتماعي .

ومن جملة هذه العوامل الاحتياطية ايضاً تهديم الاكواخ الخشبية للسكن والتعويض منها بانشاء منازل تتوفر فيها الحشمة والشروط الصحية وتحريم مطالعة بعض الكتب ومنع عرض بعض الافلام السينمائية ، واقرار اجور قانونية تخول العمال تأمين معيشة عيالهم معيشة لائقة والاهتمام بابنائهم .

ومن الواجب الاكثار من عيادات الامراض العقلية التحية التي تكشف مواطن الداء في هذه العلل ...

واذا كان التعليم الاولي اجبارياً كما يبدو لنا ضرورة هذا الامر ينبغي السهر على امر الدوام المدرسي سهراً دقيقاً فما تخلّف الاولاد عن مدارسهم الا سبب رئيسي من اسباب شذوذ الطفولة .

والذريعة الفضلى لبقلع الاطفال عن ارتياد مدارس اللعب واللهو تقوم على جعل المدرسة وسطاً جذاباً فتتخير لها الاساتذة الكافين باساليب التعليم « الفعالة » وينبغي للاساتذة المديرين ان يلحظوا افتقار طلابهم الى التداوي النفساني التربوي والطبي الاجتماعي وان يتلقوا في دار التعليم الثقافة التي تمكنهم من ادراك هذه الامور في الطلاب كما نحتاج الى تعزيز مراكز التدريب المهني التي تخولنا ايجاد العمال الاختصاصيين والمدارس الزراعية التي ترتبط بالارض حيث ابناؤها ولا نستغني ابداً عن تشجيع مدارس تدبير المنازل واصلاحيات الاحداث .

ولدينا الآن معاهد للآباء يقوم بها رجال المشروعات الخاصة وهي تؤدي قسطاً جوهرياً في قضية الاحتياط وتلقن اصعب مهنة واقلها حفظاً . وموطنها في مراكز الاحياء الاجتماعية « Settlements » الانكلوساكسونية وهي لا تزال قليلة العدد في فرنسا .

وينبغي للدولة ان تمد يد المساعدة الى مراكز تمضية اوقات الفرصة ولا سيما جماعة حركات الشبان . وقال احد خيرة علمائنا الاختصاصيين بطب الاطفال النفساني وهو الدكتور لوغويان « Dr. Leguillant » ان هذه الحركات هي احد الاسس المحسوسة الصحية العقلية للاولاد » .

وما اتفق قط ان ارتفع صوت هذا الارتفاع لينادي بمدى ما تستطيع اعمال الكشاف ان تقوم به في وقاية الطفولة من الانحراف فهي تقدم للفتيان مجتمعاً بمستواهم يستطيعون فيه الاكتشاف والعمل وتبادل الخبة والخدمة .

واقدم قواد الكشاف اليوم على ان يدفعوا بفرقهم الى قلب بيئات الطبقة التي تحت طبقة الكادحين في المدن الكبرى وهي «فرق الوقاية» فساعدت مادياً الاولاد الذين باشد حالات الخطر الاخلاقي فاشغلت اوقات فراغهم وبذلك وجهت ميولهم بدلا من ان تعلنها حرباً عواناً عليهم .

ولقد اوجد هذه الفرق من الشبان للاهتمام بالتثقيف الشعبي ويرمز الى اسمها بالحروف الفرنجية (J.E.E.P.) السيد جان جوسلين « Jean Jousselin »

(الذي كان كاتم اسرار مركز اسرة النبأ في بيروت مدة طويلة ...)

وبلغت هذه الفرق مبلغاً كبيراً من الاتقان حمل الكثيرين على الاحتشاد حولها والانضواء تحت لوائها وهي تمتح ذراعيها في أقفر قطاعات باريس لتضم اليها اولاد الازقة .

وربما صوّت المجلس على مشروع قانون لتنظيم طراز مجالس حماية الطفولة في المقاطعات توافق عليه كل الوزارات موظفوه محليون من جميع الدوائر التي يعنيها الامر وممثلون عن اصحاب المشروعات الخاصة .

وسيكون بامكان هذه المجالس اتخاذ التدابير التربوية ومن صلاحياتها الحجر على الولد في احد المراكز قبل ان تتدخل المحكمة بقضيته او في تدخلها لفترة غير تصم حياة هذا الفرد الى الابد ولونها فعلى بعد ذلك يبدأ معها .

ولئن اشرت في مستهل محاضرتي الى عدم رغبتي في الادلاء بحكم بشأن قضية الطفولة في هذه البلاد فلا يفيد ذلك انني سامتنع عن تلبية التماس عزيز عليّ وهو ان اعطي رأيي امام نفر قليل لا يعرف التحيز وانما رائده التقدم فحسب .

وتكرموا باعتبار هذه الملحوظات محدودة لاقتضابها وبسبب ندرة ما تسنى لي ملاحظته « بمدة ثلاثة اسابيع » ولجهلي السابق بشتى معضلات الشرق الاوسط اما الذي يلفت نظر زائر هذه البلاد ويصدم الشعور الاوروبي التفاوت العظيم الذي تقع عليه عينه فيها . ففي لبنان منازل فخمة كثيرة وسيارات جميلة والى جانبها عدد كبير من العتالين والمتسولين والبائسين . بذخ عظيم واملاق عظيم — وان بدا لي هذا الامر اقل خطورة في لبنان منه في غيره بالبلدان المجاورة .

ففي بلاد تعتز حقاً بنخبتها المثقفة لتظل دائماً كلفة بمفاهيم الحرية والاستقلال — ما برحنا نراها غير متأهبة لقبول التعاليم السياسية التي دكت صروح الثروات الكبرى لتوزيعها .

وفي بلاد — على شاكلة فرنسا — كانت الحمى الوحيد لجميع اللاجئين المضطهدين لن يقوى على الاستمرار هذا الظلم الاجتماعي .

...

وما نصيب الطفولة الا احد مجالي حالة الامة الاجتماعية . اجل لقد ادهشتني في بيروت رؤية اولئك الاحداث المراهقين يجوبون الشوارع والساحات جيئة وذهاباً ولا شاغل لهم الا ان يرفعوا العقيرة قائلين : مساح

احذية حمال مائع حرائد او بائعي سكاكر اتغص بهم احياناً بعض الارصفة... كنا ادهلي ان ارى عبرهم في تلك السوق الخاصة القائمة في قلب العاصمة يتوفرن بين النساء يترصدون الزبائن.

وقولاً قيل لي لا اتحمل تبعته وهو انه على رغم ما في قانون العمل من نصوص حسنة ما برح هناك شبان يمارسون احياناً اعمالاً لا تنطبق عليها الشروط الصحية لتعرض حياة صاحبها للخطر — وادا لم اتحمل تبعة هذا القول فلانه لم تتح لي فرصة زيارة المصانع.

واردراء الطفولة هذا الازدراء والانقاص من احترامها الى هذا الملغ لا تحملان على استغراب رؤية الشبان في احدى رويا السجون — وفي متن هذا المقام لا يسعني الا الاعراب عما مضى من الم ، كما تألمت سابقاً في مرسا لدن رؤيتي حداثاً عديدين قد حشروا اشهراً طويلة في غرفة واحدة ليستسيغوا الى اللواط الذي يتعاطيه اوقح الفجار وتقسم جلودهم بوشم السجن حتى اذا ما خرجوا منه يوماً فكروا في « صفقة جديدة رابحة ».

ومما كان له اعمق وقع في نفسي مشهد ذلك « المستودع » الممض من المتسولين اي حيث يعيش نفر من الناس في بؤرة من القمل والبق تربطهم وراء اسلاكهم الشائكة اعين الحراس المتنبهة لكل شاردة وواردة.

ولئن قدرت الحرية السمحاء التي خولتني الدخول الى مثل تلك الامكنة فاني الوم اصدقائي اللبنانيين الذين جعلوني اراها.

فهل اعترى التغيير منذ سنة ١٩٣٢ تلك الحقائق المخزنة العديدة التي افصح عنها جوسلين في كتابه؟

لا شك في ان امورًا عدة قد طرأ عليها التغيير لكي لا يجدر بنا الاستخفاف بالمجهودات التي بذلها جميع اولئك الذين وقفوا النفس مخلصين على تحقيق مهمة شاقة وساروا في الطليعة.

ولم يكن بمقدوري الا ان اقدّر اصلاحية الاحداث في بحنس التي تشرف عليها وزارة التربية الوطنية تقديرا يليق بقيمتها الصحيحة.

ولقد كان اعجابي كبيرًا بالمؤسسات الخاصة التي تسعى الى تحقيق بؤس الطفولة : كاصلاحية الاحداث الاجتماعية القائمة الى جانب المحكمة وكمدرسة الاسعاف الاجتماعية والراعي الصالح في زحلة والمياتم ودور التدريب المهني الطائفية لاني اعرف ما لهذه المؤسسات من اهمية بما لها من فضل.

وفي فترة لا تغني فيها « المحبة » فتيلاً لا مادياً ولا ادبياً على الدولة ان تزيد

في موازرة هذه الاعمال التي تمهد طريق التقدم كما فعلت روسا

ويتضح لي ان ثمت اعمالاً كثيرة لا بد من تحقيقها : فالصغار المبنايين المعرضون لداء اخلاقي وبيل لم يبد لي كما اشرت في مستهل محاضرتي انهم عميان البصيرة ومغلولو شباة المزاج بمجموعهم من الوجهة الحيوية فهم تكفيهم التربية السهلة نسبياً — واعتقد ان لهم ما يعنيهم في المؤسسات المدرسية والثقافية المهنية الواسعة الحرية على شاكلة « جمهوريات الاحداث » التي كانت وليدة المجهودات الخاصة في ايطاليا وانشئت خاصة لأالتقاط الصغار « Sciuscias »

ويخيل اليّ ان انتهاج هذه الطريقة ليس الا حلاً واحداً من جملة حلول هذه القضية

وقد طرح عليّ احد الصحفيين يوم اغتربت السفر من بيروت السؤال التالي : « لو اتيحت لك قضية الطفولة المحرومة في بلادنا فما هو اول تدبير تتخذه بشأنها ؟ » فاجبته لو كان لي مال كثير لأنشأت المدرسة الاولية الاجبارية المجانية فهي الذريعة الطبيعية لانقاء تخلق الاحداث باخلاق « شاذة » ولو كان بتصرفي مال اقل لشرعت على مقربة من بيروت بفتح معهد وجهزته خير تجهيز اي لجعلته واسعاً كل الاتساع وزودته بخير الاساتذة لكي لا ادع للسجن الا اولئك الذين استحكم فيهم الفساد .

ومتى نضج الشعور الاجتماعي لدى اللبنانيين لن يبقى من سبيل للتراجع عن هذه الاصلاحات.

وفي اعتقادي انه من المفيد ان ينصرف كثير من الاساتذة « كما شرع يفعل بعضهم » عن دروسهم موقتاً ليضربوا امامهم المثل على هذه الامور في قلب الواقعية الانسانية ... لان الفترة العصيبة التي نجتازها لا يكفيها المفكرون فقط ولكنها تتطلب العمل .

نعم انهم لن يعدموا سبيلاً للاعتراض والتذرع بجميع الصعوبات الخاصة التي تحول دون نجاح هذا العمل . كوجود اللاجئين الغرباء واختلاف المذاهب وقانون الاحوال الشخصية ...

وقد يقال انها مشروعات لا بأس عليها ولكن تحقيقها يقتضي نفقات طائلة ونحن لا مال عندنا .

ان الدولة لا يعجزها ايجاد المال حيال الظروف الخطيرة كما لو كانت تجيه مثلاً كارثة او حرباً وليس الخطر الذي يهدد الشباب الا ظرفاً عصياً يشفي بمستقبل الامة على الهلاك .

ألا تستطيع الا الديكتاتوريات تخصيص المبالغ الكبرى في ميزانياتها لتربية ؟

وفي الواقع ان انقاذ ذرائع الوقاية من الامراض لتقتضي نفقات اقل من الانفاق على التداوي منها .

ان حماية الشباب من الخطر الكامن له بالمرصاد مهدداً لاوفر نفقات مع الزمن مما ستكابده صناديق البطالة والمستشفيات والملاجئ والسجون .

ومما يعزز فينا الرغبة في حماية الطفل لنجعل منه مواطناً شريفاً وربأ لعيلة صالح الذريعة الانسانية الا هي محبة كل كائن انساني واحترامه .

وهذان الامران اللذان مهتم لها قد اشتملت عليهما عبارة احد العلماء الاجتماعيين التالية التي افضي اليكم بها في ختام كلامي .

حسن ان ننقذ رجلاً

واحسن من ذلك انقاذ طفل

ففي انقاذه انقاذ لجدول ضرب .

اجل ان المهمة شاقة ولكني اذا فكرت في الطريقة التي نجح بواسطتها الفلاح اللبناني في حراثة سفوح جباله التي تكاد تكون وعثاء اعتقد ان هذه المهمة ليست مستحيلة وانها صائرة الى التحقيق .